

الموروثات القبلية ودورها في فض النزاعات: أمثلة من ولاية

جنوب دارفور

د. آدم الزين محمد¹

مقدمة

يتعين ابتداءً أن نذكر أن معد هذه الورقة ليس من الذين ينتمون للمدرسة التبسيطية، الذين يقولون أن ظاهري النهب المسلح والاحتراب القبلي اللذين يعاني منهما إقليم دارفور الأكبر، سببهما تخلي أهل الإقليم عن هذه الموروثات أو أن إعادة هذه الموروثات القبلية ذات الصلة بفض النزاعات بكيفية ما كفيلة بإعادة الوئام القبلي أو انتهاء النهب المسلح. كل من الظاهرتين، بحذاتها، بحاجة إلى بحث منفصل، يُحدد مسباتها ومآلاتها وكيفية التصدي لها. إن الذي يود معد هذه الورقة تأكيده هو أن هذه الموروثات، التي يأتي ذكرها، كانت مستولة، من ضمن عوامل أخرى ربما أكثر أهمية، من صيانة السلام الاجتماعي في إقليم دارفور الأكبر؛ ويعتقد أن إحياء مثل هذه الموروثات من شأنه أن يقلل، على أقل تقدير، من فداحة ما نشاهده من الاحتراب. وقد يكون سبباً كافياً، في بعض الأحيان، في منع و احتواء وفض النزاع، كما يتجلى من استعراضنا لبعض الأمثلة.

والاهتمام بهذه الموروثات في هذا الصدد، ليس شأنًا محلياً، ولا شأنًا سودانياً فقط، ولكنه شأن إقليمي وعالمي في ذات الوقت. في الفترة (21- 23 يناير 1998م) انعقد مؤتمر علمي في مدينة (أروشا) في تنزانيا تحت عنوان: التعلم من التراث

¹ مدير معهد دراسات الحكم الاتحادي، جامعة الخرطوم.

الأفريقي في فض النزاعات ، حضره عليه القوم في أفريقيا، باحثين اجتماعيين ورجال دولة. وبعد مداولات وتقيب خرج المؤتمر بحقيقة مؤداها بأنه ليس في أفريقيا مثل تلك التجارب الموثقة التي يمكننا أن نهندي بها في فض النزاع (راجع Haroub, 1998, Othman). رصدنا لهذه الموروثات السودانية، إذًا، ذو دلالة معنوية للباحثين في أفريقيا لأنها نموذج لتجارها المفيدة.

أما الاهتمام العالمي والغربي، علي وجه الخصوص ، فهو يقع في إطار الاعتقاد بأن ما صلح في العالم الغربي قد يصلح أيضا في الدول النامية. لقد طور الغرب تقنيات وأساليب للتعامل مع ظاهرة النزاع. وألفت الكتب وغيرها من المنشورات التي تتصدى للظاهرة في مختلف مراحلها . ولكن الباحثين الغربيين أنفسهم اكتشفوا، مؤخرا، أن ما يصلح في معالجة النزاعات في العالم الغربي ليس بالضرورة أن يكون علاجا ناجعا لادواء العالم الثالث المتصلة بالنزاع. ولذلك اخذوا يهتمون بتراث دول العالم الثالث التي تتفرد بتجارها في التصدي لقضايا السلم والاحتراب بين الناس (راجع Salem 1996).

من المعلوم أن إقليم دارفور، بل السودان عامة، (في تاريخه البعيد) قد عاشت مجتمعاته المحلية لفترات زمنية طويلة بدون سلطة مركزية، مسئولة عن واجبات الدولة الحديثة، المتمثلة في حماية أموال وأرواح مواطنيها وفض النزاع بينهم (راجع حسن، 1975 : 104). ولذلك هيا الله للمجتمعات المحلية أن تستنبط من تلقاء نفسها آليات لمنع النزاع واحتوائه وفضه، تتمثل بصفة أساسية، في شتى صنوف ما عرف (بالجودية) ، والتي سيأتي الحديث عنها بعد حين. علي أن نفس هذه المجتمعات قد طورت دعائم للسلم الاجتماعي من شأنها أن تقلل من اللجوء إلى الجودية نفسها لأنها تبسط أسس التعايش السلمي . في حالة إقليم دارفور الأكبر ، فإن بإمكاننا أن نجمل هذه الدعائم في سبعة محاور هي : 1. المصاهرة 2. التأخي 3. تبادل الهدايا 4. التسمي 5. الخلاوي 6 منع الخوض في الأنساب 7. إقامة المؤتمرات والعروض القبلية .

- Missed in the original text

- Missed in the original text

- Missed in the original text

- Missed in the original text

الخلوة

ويمكن اعتبار "المسيد" أو "الخلوة" بيئة اجتماعية تؤدي إلى خلق التعايش السلمي بين القبائل والعشائر لأن المهاجرين إلى الخلوة ينتمون إلى مختلف القبائل والعشائر ويكون وجودهم في الخلوة إلى فترات طويلة سبباً في نمو علاقات موحدة تتجاوز ذواتهم إلى أسرهم وقبائلهم وعشائرتهم.

منع الخوض في الأنساب

اشتهر زعماء العشائر في دارفور بأنهم بمنعون أتباعهم من النطق بالقول المسيء للآخرين بالإشارة إلى أصولهم القبلية أو العرقية . وكان الناظر إبراهيم موسى مادبو، على وجه الخصوص ، قد اشتهر بتشدده في معاقبة منيري الفتن القبلية الذين يشيرون إلى أنساب الناس . ويبدو أن أهل دارفور عامة يرفضون تفريق الناس بالإشارة إلى أنسابهم . من هذا أنهم قد حلدوا في حكمهم وأمثالهم قولهم: " الحَسَاب والنَسَاب يجيوا الخراب " أو "الحَسَاب يجيب الحفا".

المعارض القبلية

أدخل الحكم الأجنبي (1917-1956) عادة الاحتفالات السنوية للقبائل في شكل معارض، يمتطي فيها أفراد القبائل صهوات جيادهم وجمالهم التي كانوا يهتمون بتربيتها وزيتها . وهم أنفسهم يحملون أسلحتهم ودروعهم . ويهدفون من ذلك تخويف اللصوص عادة ، وليس لردع القبائل الأخرى ؛ لأن هدف الإدارة الأهلية نفسها، كان حفظ الأمن والنظام داخل القبيلة وبينها والقبائل الأخرى . كانت هذه المؤتمرات السنوية ساحة يستغلها زعماء العشائر لإثراء الأمور العالقة بينهم ، ومراجعة تنفيذهم لقرارات يكونون قد اتخذوها في اللقاءات السابقة ، ويعقدون المحاكم المشتركة لفض النزاعات

المشتركة بين القبائل. وكانت معارض نيالا، التي كثيرا ما يحضرها زعماء العشائر كافة، فرصة للتعرف علي المنحرفين من شباب القبيلة ، نساء ورجال . كان زعيم العشيرة يتكفل بإيجاد الحلول لمشاكلهم مثل تزويج البنت الفارة من أهلها . كما كان الاتفاق بينهم أن يعاد الطليق الذي حبس بسبب السرقة إلي إدارة المنشأ ، فيقوم زعيم العشيرة بالتعرف علي دافعه لارتكاب الجريمة ويعالج المشاكل المتجذرة التي أدت إلي الانحراف.

وكانت أشهر المواقع التي يقيمون بها المعارض هي:

1. أبو صلعة ويضم قبائل الهبانية والفلاتة والمسلات (دنقر ونحاس) وسائر القبائل المنضوية تحت إدارة الكلركة

2. معارض عسد الغنم (الآن عد الفرسان)، ويضم قبائل بني هلبة والسايشة والقمر والقبائل الأخرى بالمنطقة

3. معارض سيدو ويضم قبائل الرزيقات والمعاليا

4. معارض نيالا ويشمل سائر قبائل السندومية (الفور ، البرقد، المسيرية، الداخو، الترجم، الخ) (لقاء مع احمد السمانى البشر ، 2002/7/22).

وكثيرا ما تنظم معارض تضم سائر قبائل جنوب دارفور (الولاية حاليا) يحدد موقعها . وهذا يحدث في زيارات الضيوف الكبار للمركز . بل أن هذه المعارض قد تضم سائر قبائل مديرية دارفور الكبرى (الولايات الثلاث الآن) وتكفل القبيلة التي يقام المعرض في دارها باستضافة كل المدعوين . أما القبائل المشتركة في المعرض فتساهم في ضيافة الحكومة وضيوفها (نفس المصدر) .

محصلة الموروثات

هذه العادات القبلية مجتمعة أدت إلي خلق صلات حميمة بين الأفراد والقبائل كان لها أثرها الثابت في صيانة السلام القبلي من ذلك أن العلاقة الوطيدة بين قبيلتي

بني هلبة والقمر أدت إلي أن يقوم بني هلبة بإخفاء الثروة الحيوانية للقمر بدار بني هلبة حتى لا يصادها الحاكم الأجنبي في اعقاب دحر حركة السحبي في 1921م. وقد كان السحبي منسوباً لقبيلة القمر . (النور داود خير الله في محاضرة آدم الزين 23/7/2002م) وكانت هنالك صداقة متينة تربط بين الناظر عيسى السمانى (الفلاتة) وكل من العمدة خوّف الشناحي (الهبانية) والملك يعقوب دود (المسلات). وكان يكرمهما عندما يقوم أحدهما بزيارته لدرجة أنه كان يجلسه على كرسيه في رئاسة المحكمة ليقضي بين الناس نيابة عنه (احمد السمانى 22/7/2002م) وذكرت هدى عبد الله مستور(2002/7/22م) أن والدتها (رزيقية) خرجت مع(الفرع) أي متعقي سرقة الأبقار من قرية فور برنقا التي تسكنها قبيلة السنار (غير العربية) . وعندما أدركوا الجنة، وكانوا من القبائل العربية ، تقدمت الصفوف وقالت لهم : اقتلونى أنا قبّال ما تقتلوا هؤلاء الرجال ؛ أو أعيدوا لهم ما سلبتموه منهم . وقد تم استرداد المسروقات بدون إزاحة دماء! وهي واقعة ثبتت شيئين . أولاً: أن المرأة قد تكون فاعلة في إنهاء صراعات الرجال ، إعمالاً للمقولة الشعبية "المرا ما عندها عدو" . ثانياً : أن التعايش بين القبائل المختلفة قد يكون أقوى أثراً من صلة الرحم . ولذلك يقول السودانيون في أمثالهم "الناس أولاف ، ما أجناس".

2. آليات فض النزاع: الجودية

إذا كانت دعوات التعايش السلمى قد لعبت دوراً يدركه كل أهل دارفور في إرساء قواعد السلم بين القبائل والأعراف، فإن ذات القبائل والأعراف قد أوجدت مؤسسات اجتماعية ساعدت بدرجة كبيرة في منع الاحتراب ، واحتوائه إذا وقع وإزالة أسبابه حتى لا يقع مجدداً. كل هذه المناشط تعرف في الإقليم بالجودية، وهي، على وجه

العموم ، قيام الأفراد أو الجماعات بالتوسط بين أفراد النزاع حتى لا يتحول النزاع إلى عراك وقتل . ولا تتوقف عملية التوسط في مرحلة فك الاشتباك بل يعقب ذلك مجموعة من التحركات المفضية إلى السيطرة علي الموقف حتى لا تتفاقم المشكلة ؛ وإلى جمع الطرفين في لقاء جامع يتم فيه التصالح وإعادة المحنة والمودة بين أطراف النزاع . كل هذه التدابير تسمى بالجوودية ومن يقومون بها يعرفون بالأجاويد . وهم أشخاص عرفوا بحبهم لسيادة السلام والوثام بين الناس ؛ وبإلمامهم التام بأعراف القبائل والعشائر ؛ وبكونهم ليسوا طرفاً في النزاع (الحيدة). إن من أهم صفات الوسيط أن يكون محايداً. والأجاويد يكونون عادة من كبار السن في وسط القبائل والعشائر.

وقد اكتسبت الجودية، بمرور الزمن، شأناً عظيماً، ونالت ما يشبه التقديس، إذ يعاب علي الإنسان ألا يذعن لقرار الأجاويدي . وسار المثل في دارفور يقول: "فكة الريق مسمار القلب . والعصا من الكلب . وكسار الخواطر لا بد ينقلب." وكسار الخواطر هو السرافض المطلب الأجاويد. كما أن ما جاء في الآية الكريمة: " الصلح خير " (سورة النساء الآية 128) دعم لهذه القيمة الاجتماعية السودانية .

يورد Cunnison الباحث الأنثروبولوجي الذي مكث مدة عامين وسط قبائل المسيرية الحمر بغرب كردفان، وصفاً للجودية وسط هذه القبيلة يدل علي مكانة الجودية عندها. يقول في حالة أن أحدهم قتل شخصاً من أفراد القبيلة، يقوم الأجاويد، علي الفور ، وهم من كبار السن، بإخفاء القاتل في مكان لا يعلمه أهل القتل . ثم يقومون بالقبض علي الشباب من أهل القتل ، والذين يتوقع الأجاويد إن الدم الذي يغلي في عروقهم سيقودهم لاختد الثأر؛ فيوثقوهم علي جذوع الأشجار حتى تهدأ النفوس. ثم يأخذوهم ويأخذون القاتل للاحتفاظ بهم في مخافر الشرطة . ويقوم الأجاويد من بعد ذلك بإبعاد مسارات الطرفين عن بعضهم البعض حتى لا يلتقوا في المرعى أو المشرب . وتبدأ سلسلة من اللقاءات الجانبية التي تفضي ، أخيراً ، إلي عقد مؤتمر جامع يتم فيه

التصالح . وعندئذ يطلبون من أجهزة الدولة حفظ البلاغ الجنائي وفك أسر المقبوض عليهم (راجع Cunnison 1966م) . ما يهمنا في هذا الوصف هي المكانة التي وجدها الأجاويد في مجتمعات القبائل ولا سيما في الماضي القريب، إذ كان الشباب يسمحون للكهول بتوثيقهم علي جذوع الأشجار . وينصاع الطرفان لطلب الأجاويد بتغيير مسارات الماشية . وبعد ذلك يقبلون بالحكم الذي يصدره الأجاويد في الاجتماع العام الذي يبرم فيه الصلح.

ورغم أن الأجاويد يقررون، عادة ، دفع الديات والتعويضات لمن لحق بهم الأذى جراء الاحتراب (راجع كتيب النور داود خير الله للتعرف علي نوعية وكمية الديات والتعويضات) ، إلا أنهم يهتمون بالدرجة الأولى بإعادة الوئام النفسي بين المتحاربين . الأجاويد يحسون أنهم لا يحققون غايتهم إلا إذا جعلوا الدموع تسيل علي حدود الرجال ، ويقبل بعضهم رؤوس بعض ويلعنون الشيطان ، إيداناً بأن ما بينهم من إحن وضعائن قد ولى . هذا الجانب النفسي هو واحد من جوانب المفارقة بين الصلح في المجتمع الشرقي والأفريقي من جانب والصلح في المجتمعات الغربية التي لا تعنى إلا بتحقيق المصالح المادية من جانب آخر .

بمرور الزمن وتبدل الأحوال فأنا نجد اليوم، في دارفور ، نوعين من الجودية : الجودية الشعبية والجودية الرسمية . والجودية الشعبية تنقسم بدورها إلي نوعين 1. الجودية الشعبية التقليدية ، التي ورد بيانها 2. جودية النخب القبلية المتعلمة ، والتي برزت إلي الوجود مؤخراً؛ ولكن الإحساس بأهميتها أخذ يتنامى عند سكان الإقليم، رغم عدم تهمس أجهزة الدولة لها . فمؤتمر بسط الأمن الشامل الذي عقد في نيالا ، في ديسمبر 1997 ، كان مزجاً بين الجودية الرسمية، وجودية النخب القبلية . وتعود فكرته إلي عام 1990 عندما أحست مجموعة متعلمة ، تنتمي إلي مختلف القبائل، بأن الصلح الذي تم في عام 1989 بين قبيلة الفور ومجموعة من القبائل العربية ، كان صلحاً فوقياً رسمياً ،

لا يُطمأن إلى استمراريته إلا إذا تسدلى إلى الأهالي في قراهم وبواديههم وقبلوا به وأخذت هذه النخبة علي عاتقها مسؤولية القيام بهذا الدور . ورغم تعثر مسيرة جودي النخب القبلية بمدينة نيالا ، ألا أن مجرد بلورتها كفكرة كان له عظيم الأثر في سائر بقاع الإقليم . مثل هذه الجودية النخبوية إذا ما وجدت طريقها إلى الوجود والاعتراف الرسمي ، والتشجيع ، ربما يكون لها المردود الإيجابي الكبير مستقبلاً لثلاث عوامل: أولاً النخبة القبلية هي علي درجة من الوعي تجعلها تفكر علي مستوى النطاق الإقليمي ، بل القومي ، وبذلك فأها تحيط بأبعاد الخطر المحدق بالإقليم . ثانياً، إن المؤسسة التلقائية التي تبرز إلى الوجود مع انتقال المجتمع من التقليدية إلى الحداثة : وسوف تتصاعد معدلاتها في مستقبل الأيام . إذا ما توفر حسن النية بين هذه النخب وسلطات الدولة الحاكمة ، فأهم سيلعبون دوراً هاماً في إنهاء الصراعات العرقية والقبلية.

ثالثاً ، النخبة القبلية تنفرد بصفة لا تتوافر لدى أفراد الجودية الشعبية التقليدية . أنهم يفهمون لغة وأفكار متخذي القرار المركزي والإقليمي . من جانب آخر فأهم يجوزون علي ثقة أهليهم في القرى والبادي لتوفر ثقة السودانيين عامة في التعليم والمتعلمين . لذلك فإن النخب القبلية هي افضل حلقة وصل متاحة بين الجماهير ومتخذي القرار ، ولا معنى لمعاداتها .

أما الجودية الرسمية فالمقصود بها هذه المؤتمرات التي تعقدتها أجهزة الدولة من حين لآخر لإبرام الصلح بين القبائل والعشائر المتحاربة. وهذه تعود في جذورها إلى عهد الحكم الأجنبي الأخير (1916-1956م) . وقد كانت ناجحة في فترة الحكم الأجنبي . فمن المعلوم أن مؤتمراً واحداً كان قد عقد لحل المشكلات الناشئة بين رعاة الإبل من شمال كردفان (الكبابيش والكواهلة) ورضفائهم من شمال دارفور (البرتي والزيادية والميدوب). عقد المؤتمر في 1932 في منطقة أم قوزين الواقعة في الحدود بين

المديريتين ، وعرف باسمها أي (مؤتمر أم قوزين) . لم ينشب نزاع بين هذه القبائل من جديد يستدعي تكرار عقد المؤتمر إلى انتهاء الحكم الأجنبي . أما بعد ذلك فقد عقدت أربعة مؤتمرات لنفس أطراف النزاع في الأعوام (1957، 1982، 1987، 1998) . ويرز سؤال محوري حول: لماذا نجحت مؤتمرات الصلح الرسمي في فترة الحكم الأجنبي ثم أخفقت في وضع حد للاحتراب في فترة الحكم الوطني؟ هناك مجموعة من العوامل أدت إلى النجاح في عهد الحكم الأجنبي نذكر منها :

1. إن الحكام الأجانب كانوا محايدين ، لا ينتمون بصله العرق ولا التنظيم السياسي إلى أطراف النزاع ولا يميلون إلى تسييس القبائل للتقرب منها.
 2. كان المجتمع لا يزال تقليدياً ، يحترم الأعراف والتقاليد .
 3. كانت الإدارة الأهلية في أوج قوتها . كانت تتمتع بثقة جهاز الحكم الأجنبي من جانب ، واتباعها من جانب آخر .
 4. بتلك الصفة فإن رجال الإدارة الأهلية كانوا المسؤولين عن والقادرين علي إنفاذ قرارات مؤتمرات الصلح : بما في ذلك تحصيل أموال الديات والتعويضات وضبط تصرفات اتباعهم.
 5. لم ينتشر في تلك الفترة امتلاك السلاح الناري بأيدي رجال القبائل العادين ، وبذلك لم تبرز إلى الوجود ظاهرة استخدام السلاح الناري الذي جعل التابع أقوى من المتبوع .
 6. كانت الموارد الطبيعية كافية لحاجات الإنسان والحيوان ، ولم تكن هناك منافسة حادة حول هذه الموارد تؤدي إلى الاقتتال كما هو حادث الآن.
- أما في السنوات التي أعقبت فترة الحكم الأجنبي فقد تبدلت الأحوال في كل واحدة من هذه النقاط الست:
1. الحكام الوطنيون ما عادوا محايدين، علي اقل تقدير في نظر أطراف النزاع .

2. المجتمع التقليدي تحول إلى مجتمع انتقالي ؛ ما عادت شريحة الإنسان الانتقالي فيه تحتكم إلى الأعراف والتقاليد.
3. تعرضت الإدارة الأهلية إلى المعادة من السلطات المركزية، وتم حل قياداتها في 1970 ولم تعد تتمتع لا بثقة المركز ولا الانتقاليين المحليين .
4. بإضعاف مكانة رجل الإدارة الأهلية وحل جهازهم ، فقدت مؤتمرات الصلح من يتابع تنفيذ قراراتها
5. منذ بداية السبعينات انتقل السلاح الناري إلى أيدي الأفراد والجماعات، وصارت الميليشيات القبلية هي التي تحسم قضايا الحرب والسلام بين القبائل وليس زعماء العشائر (حادث إغارة مليشية قبيلة الرزيقات في 2002/5/18م علي قرية التبت التي تسكنها المعاليا دليل علي ذلك).
6. لم تعد الموارد الطبيعية كافية لمقابلة حاجة الإنسان والحيوان إلى الأرض ومواردها. لقد اختل التوازن بين طاقة الأرض الاستيعابية من جانب وحاجة الإنسان والحيوان إلى الموارد الطبيعية من جانب آخر . ساعد علي ذلك عاملان. أولاً، التقلبات المناخية التي أدت إلى قلة معدلات هطول الأمطار ، ولا سيما في الأجزاء الشمالية من الإقليم وبالتالي إلى تناقص الموارد وهجرة أهل الشمال إلى الجنوب للاستيطان أو الرعي .
7. ثانياً شهد الإقليم زيادة غير طبيعية لعدد السكان والحيوان . تعداد السكان لعام 1993 يشير إلى أن سكان الإقليم بلغت معدلات زيادتهم السنوية (4.15%) وهو معدل عال لا يفوقه إلا معدل الزيادة في عاصمة البلاد ، مما يعني أن الهجرة من دول الجوار (تشاد تحديداً) قد أدت إلى الزيادة غير الطبيعية في السكان والحيوان . الوافدون الجدد جلبوا معهم ليس فقط تعدادهم بل عاداتهم وتقاليدهم التي تتغلب فيها ثقافة الاحتراب علي ثقافة السلام والخروج علي أمر زعيم القبيلة .

لتلك العوامل مجتمعة، وغيرها من العوامل التي لا يتسع مجال الورقة للخوض فيها، أدت إلى فشل الجودية الرسمية في وضع حد للاحتراب في الإقليم . يشهد علي هذا الفشل ما ساقه الفريق الطيب عبد الرحمن مختار، في ورقته المنشورة في كتاب آدم الزين محمد والطيب إبراهيم وادي (1998) من أن الفترة (1957-1998م) قد شهدت عقد 29 مؤمراً . وأن بعض المؤتمرات كانت مكررة لإنهاء النزاع بين نفس الأطراف . وهذا ينقلنا إلى التساؤل حول مستقبل هذه الجوديات من حيث كفاءتها وكفايتها لوضع حد للاحتراب القبلي في دارفور.

3. مستقبل الجوديات في فض النزاع في الإقليم

الجودية الشعبية التقليدية

أجهزة الدولة الحديثة(الشرطة ، المحكمة ، السجن) لا تنتشر في الإقليم بالقدر الكافي إلى الآن . ولذلك سيقتى دور المؤسسات التقليدية (الجوديات المحلية) ركيزة أساسية في صيانة السلام الاجتماعي وسط سكان القرى والبوادي. حتى النازحين من الريف إلى المناطق الحضرية يميلون إلى إن تحل مشكلاتهم في مجالس الجودية وليس في المحاكم والمخافر التي تنتشر في المدينة . فالجودية الشعبية التقليدية ، كما يقول أمير البديرية في الأبيض ، تجعل الطرفين متراضيين في خاتمة المطاف ، بعكس المحاكم التي تجعل احدهما منتصرا والآخر مهزوماً فلا تزول الادران من النفوس (مقابلة مع الأمير الزين حسين زاكي الدين 16 فبراير 2000م). ومن مزايا الجودية الشعبية، إضافة لما سبق، أنها تعمل علي مستويات متعددة مثل فض النزاعات بين الأفراد، داخل الأسر، بين الأسر ثم داخل وبين القبائل والعشائر.

الجودية الشعبية النخبوية

وهذه لابد من الاعتراف الرسمي بها فهي القادرة على تفهم طبيعة الصراع بين القبائل والأعراف وعلى تفهم معنى الانتماء الإقليمي والمواطنة بينه والانتماء المحلي من جانب والقومي من جانب آخر . النخبة المتعلمة من أبناء القبائل الذين ل ينتمون إلى التنظيم السياسي الحاكم ، يجدون الآن مشقة في أن يلعبوا دورهم الإيجابي في مجال صيانة السلام . بل هم ، في نظر العديد من متخذي القرار، المحرضون للأهالي على الاحتراب . إذا كان هذا صحيحا ، إذاً ، فافهم الأقدر على إنهاء هذا الاحتراب الذي يوجدونه . والمثال الذي سقناه عن النخبة القبلية بمدينة نيالا يقف شاهدا على ما نقول . إن إتاحة الفرصة للنخبة القبلية لتلعب دورا في صنع السلام ، وليست في محاولة أبعادها عن مركز اتخاذ القرار ، هو الخيار الأفضل لثلاثة عوامل:

أولاً: لا تستطيع أي جهة تحييد هذه النخب من أن تمارس العمل السياسي ، فالإنسان مخلوق سياسي كما قال الفلاسفة الإغريق القدماء: *Man is a political animal* ثانياً: سيزداد عدد أفراد النخب القبلية و لا يقل بمرور الزمن لانتشار فرص التعليم ووسائل الوعي والاتصال ، وسيزداد تبعاً لذلك تأثيرهم على مجريات الأمور في الإقليم شئنا أم أبينا .

ثالثاً: هم أفضل حلقة وصل بين القاعدة والقمة .

ولكي تكون الجودية الشعبية (تقليدية ونخبوية) فاعلة، فإن على الحكام (إقليميين وقوميين) عدم التدخل فيها وتحويلها إلى جودية رسمية ، حكمت عليها التجربة باضمحلال الفاعلية . ولن يخسر الحكام في كل الأحوال من سيادة السلام بين الناس ، و بأي وسيلة جاء ، لأنهم سوف يتفرغون عندئذ إلى تقديم السلع والخدمات للناس وإقامة مشروعات التنمية وليس حراسة السلام بالقوات المدججة بالسلاح . وفي

قيامهم بالتنمية في إقليم دارفور يزداد كسبهم السياسي والذي لا يزداد بمجرد فرض هبة الدولة

الجودية الرسمية

لا يمكن للجودية الرسمية إن تلعب دورها الذي لعبته في الماضي (قبل حل الإدارة الأهلية وقبل انتشار السلاح). إن ما حدث قد اضعف قدرات الإدارة الأهلية التقليدية ، وهى الركيزة الأساسية في مؤتمرات الصلح الرسمي ؛ وجعلها غير قادرة على منع الاحتراب وعلى التأثير على أطراف النزاع ليبرموا عقود الصلح بينهم . أخذت أجهزة الدولة الرسمية تقوم الآن بما كانت تقوم به الإدارة الأهلية من حفظ الأمن والنظام من جانب وفض النزاعات من جانب آخر . وليس أدل على ذلك من إنشاء جهاز الدولة مؤخرا لآلية لاستتباب الأمن وبسط هبة الدولة . إما فض النزاع فقد اضطرت الدولة فيه مؤخرا إلي إيجاد ما يعرف بآلية متابعة تنفيذ قرارات مؤتمرات الصلح . وتتشكل أساسا من :

1. تواجد الشرطة المسلحة لمرافقة الرحل حتى لا يحدث الاحتكاك بينهم والنزاع المستقرين .

2. متابعة تحصيل أطراف النزاع لاموال الديات والتعويضات وتسليمها لمستحقيها . وقد نجحت الآلية بدرجة كبيرة في القيام بكل ذلك وبالتالي قللت من احتمال عودة نفس الأطراف إلي النزاع من جديد . وهذا يعنى إن أجهزة الدولة الرسمية قد أخذت تقوم مقام الإدارة الأهلية في حماية أموال وأرواح المواطنين وفض النزاع بينهم ، وهى الوظيفة الأساسية لأي دولة معاصرة. أن استمرار الدولة في استخدام أجهزتها لحفظ الأمن والنظام وفض النزاع يعنى ضمناً الاستغناء عن الجودية الرسمية.

وقد يبدو هذا الحديث عن نجاح متابعة قرارات المؤتمرات متناقضاً مع ما قلناه عن فشل مؤتمرات الصلح الرسمية علي وجه العموم مما يتعين إزالة ما يبدو أنه تناقض. أسباب فشل مؤتمرات الصلح متعددة من بينها غياب دور الإدارة الأهلية في تحمل مسؤولية جمع الديات والتعويضات من اتباعها وفي حفظ الأمن والنظام داخل اتباعها وبينهم والمجموعات الأخرى. الآلية الجديدة التي أنشئت في أعقاب مؤتمر الصلح بين الرغاوة والرزيقات (1997) قامت بهذا الدور لذلك منعت تجدد القتال بين المجموعتين المتحاربتين. إي أن النزاع لم يقع بسبب الفشل في جمع الديات والتعويضات وتسليمها لمستحقيها. ولكن الآلية من جانب آخر لا تحل المسببات الجذرية للنزاع وأهمها التنافس حول الموارد الطبيعية وحقوق المواطنة. ما لم تفلح مؤتمرات الصلح في معالجة هذه القضايا فإن النزاع، وبالتالي الاحتراب، سوف يتكرر مؤكداً فشل المؤتمرات الرسمية في وضع حد للاحتراب.

خلاصة

في الختام يكرر معد الورقة ما بدأ به من انه ليس من الذين ينتمون إلى المدرسة التبسيطية، فيعتقد بان الانقلابات الأمني الذي يشهده الإقليم اليوم هو نتيجة تخلي الناس عن دعائم السلام الاجتماعي أو فشل آليات فض النزاع . انه يرى أن لكل من ظاهري النهب المسلح والاحتراب القبلي مسبباته يتعين التعرف عليها لوضع حد للظاهرتين. جذور المشكلة في الحالتين هي غياب التنمية من جانب وتغيرات إقليمية ومركزية من جانب آخر. الحل يكمن في صراحة التعامل مع جذور المشكلة. من بعد ذلك يأتي الحديث عن العوامل المساعدة على سيادة السلام الاجتماعي: عن دعوات السلام الاجتماعي وعن آليات فض النزاع عندما ينشأ . وكل من دعوات السلام القبلي واليات فض النزاع بحاجة إلى الاهتمام بها وتقويتها؛ وبذلك نختتم بالمقترحات التالية:

أولاً: الحث على العودة إلى المصاهرة المتبادلة بين العشائر والأعراق. واحياء المؤاخاة بمختلف مداخلها وتحفيز الراغبين فيها، تحفيزاً معنوياً على أقل تقدير .

ثانياً: الحث على إحياء عادة تبادل الهدايا والهبات بين الناس، إعمالاً لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم "تهادوا تحابوا" .

ثالثاً: انتشر في الآونة الأخيرة ما يشبه العودة إلى الجاهلية ، وصار الناس يجاهرون ويفاخرون بأنسابهم وأعرافهم . والمواقع القيادية نفسها(على مختلف مستوياتها) أخذت تتأسس على الانتماء القبلي والعرفي . وهذا ينذر بشر مستطير في مستقبل الأيام . لقد كانت مجتمعات دارفور التقليدية أكثر بعداً في النظر عندما قالوا: "الحساب والنساب يجيبوا الخراب" . على النخبة القبلية بخاصة التحوار حول كيفية التصدي لظاهرة الارتداد إلى العرقية والقبلية والتقدم بمقترحات لتجاوزها ، رغم ارتباطها الآن بالجاء وربما المال .

رابعاً: على الدولة مواصلة حملاتها لإعادة السلام الاجتماعي وإبراز هبة الدولة واتخاذ موقف واضح بازاء تسليحها للقبائل والعشائر أو غض الطرف عن حوزتهم للسلاح . أن ظاهرة المليشيات القبلية تجهض كل مساعي إعادة الوفاق القبلي . بعد أن سرت في الإقليم مقولة: "حكومتى هي بندقيتى" .

خامساً: برزت مؤخراً ظاهرة "توبة" العديد من الأفراد والجماعات الذين كانوا يمارسون النهب المسلح بالإقلاع عن ذلك. التقيت بعضهم وتيقنت من صدق توبتهم ولكنى اعتقد أنهم يحتاجون إلى المزيد من الرعاية حتى لا ينتكسوا. إن الاستثمار في مثل هؤلاء أقل تكلفة وأعلى مردوداً من الصرف على منازلهم وهم عصابات .

سادساً: على الجميع تشجيع الجودية الشعبية (التقليدية والنخبوية) . الجودية الشعبية التقليدية لا تكلف الدولة شيئاً وهى تقوم مقام الدولة في الحفاظ على السلام القبلي، حيث لا توجد أجهزة الدولة . إما الجودية الشعبية النخبوية فهى الأقدر على التصدي

لقضايا المواطنة والرؤية المستقبلية للتعايش السلمي القبلي في الإقليم. وعلى الدولة إتاحة الفرصة لها لتلعب دوراً محتملاً في مجتمع صار انتقاليًا.

سابعاً: علي الدولة أن تقاوم رغبتها في استغلال الجودية الرسمية لتحقيق مكاسب سياسية قصيرة المدى، هي بالضرورة، انتقاص من فاعلية الجودية الرسمية. عليها أن تترك الأجاويد أحراراً يغيصون إلى جذور المشكلات ليضعوا حداً لها بدلاً من جعل المؤتمرات الرسمية أداة لتسويق رؤية الدولة لكيفية التصدي للمشكلات .

المصادر

1. مالك بن أنس، الموطأ، دار الجيل، بيروت 1993م
2. آدم الزين محمد والطيب إبراهيم وادي ، رؤى حول النزاعات القبلية في السودان ، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ، الخرطوم (1998).
3. شرف الدين الأمين عبد السلام ، المهينة في السودان ، أصولها ، دوافعها وشعرها، دار جامعة الخرطوم لنشر 1983.
4. الطيب عبد الرحمن مختار (فريق شرطة) ، "حول النزاع القبلي في دارفور، أسبابه ومؤتمرات فض النزاع وآليات تنفيذ القرارات" ، في آدم الزين محمد والطيب وادي، مصدر سابق.
5. صلاح عمر الصادق ، الأمثال السودانية للشيخ بابكر بدري ، الجزء الثالث ، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ، 2002.
6. محمد فضل عبد الكريم (فريق شرطة) ، " دور الشرطة في منع واحتواء الاقتتال القبلي " ، في آدم الزين محمد والطيب إبراهيم وادي ، مصدر سابق.
7. النور داود خير الله ، مرشد الدييات لقبائل جنوب دارفور ، بدون تاريخ ، دار جامعة نيالا للنشر.
8. آدم الزين محمد، الموروثات القبلية كآلية لفض النزاع، محاضرة بجامعة نيالا 2002/7/23م.
9. يوسف فضل حسن، دراسات في تاريخ السودان، الجزء الأول، مطبعة جامعة الخرطوم، 1975م.
10. Bakheit, J.M. Ali, "Native Administration in the Sudan and its Significance to Africa" in Hassan, Yusuf Fadl, Sudan in Africa, KUP, 2nd (ed), 1985.
11. Cunnison, Ian, The Baggara Arabs, Oxford, Clarendon Press, 1966.

12. Irani, George, "Islamic Mediation Techniques for Middle East Conflicts" Middle East Review of International Affairs, Vol. 3, No. 2, June 1999.
13. Rozenthal, Franz, Ibn Khaldoun, the Mugaddima, Vol. I, Princeton University 1969.
14. Haroub Othman, Learning from Conflict Resolution in Africa, Summary Report, Arusha, 21-23 Janury 1998.
15. Ibrahim, A. Al Hardallow, "Oral traditions Among the Shukriyya" in Hurreiz, S.H. and Bell, Herman (eds) Directions in Sudanese Linguistics and Folklore, IAAS, U. of K. 1975.
16. Paul Salem "A critique of Western conflict resolution from non – western perspective " in Paul Salem (ed) Conflict Resolution in the Arab World, American university, Beirut, 1996.
17. Musa A. Abdul-Jalil, The Dynamics of Ethnic Identification in Northern Darfur, in Musa Adam Abdul Jalil et. el. Ethnicity and National Cohesion in the Sudan, Bayreuth African Studies, Bayreuth University, 1985.

مقابلات: نيالا (يوليو 2002م)

1. لواء (معاش) صلاح علي الغالي، والي ولاية جنوب دارفور.
2. فريق شرطة الطيب عبد الرحمن مختار، وزير الرعاية الاجتماعية.
3. احمد السماوي البشر، ناظر قبيلة الفلاته .-
4. زكريا سيف الدين، من أعيان قبيلة الفور.
5. العسدة محمود خالد محمد نور ، من عمدة الرزيقات.
6. أمانة المرأة بولاية جنوب دارفور.
7. عوض علي أحمد، مدير تلفزيون الولاية بالإنابة.
8. أساتذة جامعة نيالا وطلابها والمواطنون الذين شاركوا بالنقاش في محاضرة آدم الزين 2002/7/23.